مواضيع الإرسال الأول

مدخل إلى الإقتصاد في العالم

الأنظمة الاقتصادية الحديثة

العالم المتقدم

العالم المتخلف

الولايات المتحدة الأمريكية (دراسة طبيعية وبشرية)

الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية

الصناعة في الولايات المتحدة الأمريكية

المواصلات والتجارة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية

اليابان (دراسة طبيعية وبشرية)

الصناعة في اليابان

التجارة الخارجية لليابان

المجموعة الإقتصادية الأوربية (دراسة طبيعية و بشرية)

الزراعة في المجموعة الإقتصادية الأوربية

الصناعة في المجموعة الإقتصادية الأوربية

التجارة الخارجية في المجموعة الإقتصادية الأوربية

مدخل إلى الإقتصاد في العالم

الهدف من الدرس : التحكم في المصطلحات وإكتساب المهارات والإطلاع على معايير التمييز بين التقدم والتخلف.

المدة اللازمة لدراسته : ساعة ونصف.

الدروس التي ينبغي مراجعتها :

جميع دروس السنة الثانية ثانوي كنوع من المراجعة العامة.

المراجع الخاصة بهذا الدرس :

- الكتاب المدرسي – السنة الثالثة ثانوي المعهد التربوي الوطني.
- التربية السياسية – السنة الثالثة ثانوي المعهد التربوي الوطني.

تصميم الدّرس

- تمهيد.

I - تحديد مفهومي التقدم والتخلف.

II - معايير التصنيف.

1 - المعايير الاقتصادية.

2 - المعايير الاجتماعية.

3 - المعيار الثقافي.

III - التوزيع الجغرافي لمناطق العالم المتقدم والمتخلف.

IV - أسئلة التصحيح الذاتي.

V - أجوبة التصحيح الذاتي.

– تمهيد :

أخي الطالب إن الملاحظ للوضع الإقتصادي العالمي اليوم يجد أنّه مقسم إلى قسمين، عالم متقدم وآخر متخلف.

فماهو التقدم ؟

وماهو التخلف ؟

وماهي المعايير التي اعتمدت في تصنيف التقدم والتخلف ؟

وماهو التوزيع الجغرافي لمناطق التقدم والتخلف ؟

I – تحديد مفهومي التقدم والتخلف :

1 – مفهوم التقدم :

أصبحت عبارة التقدم في عصرنا مصطلحًا متداولاً يعبّر عن أرقى مستوى وصلت إليه الدولة في مختلف المجالات الفكرية والمادية ويبرز مدى تفوق تلك الدولة على غيرها من الدول.

2 – مفهوم التخلف :

مصطلح معاصر يقصد به عدم قدرة الدولة على استغلال إمكانياتها الطبيعية والبشرية استغلالاً مناسبا يسمح لها بتلبية حاجياتها المختلفة ومواكبة المستجدات المعاصرة بين الدول.

فماهي إذن معايير تصنيف الدول إلى متقدمة ومتخلفة ؟

II – معايير التصنيف :

يقصد بها تلك المجموعة من المقاييس التي يمكن استعمالها لتحديد مفهوم تطور أو تخلف دولة من دول العالم، هذه المعايير كثيرة ومتنوعة لكنها تجتمع كلها في المعايير التالية :

1 – المعايير الاقتصادية.

2 – المعايير الاجتماعية.

3 – المعيار الثقافي.

1 – المعايير الاقتصادية :

وذلك بمراجعة المؤشرات الاقتصادية، والأنشطة البشرية (زراعة – صناعة – تجارة...)

أ – الزراعة :

متوسط انتاج الهكتار الواحد من الحبوب

المنطقة	ق / هـ.
العالم المتخلف	بين 7 و 10 ق / هـ
أوربا الغربية	من 20 إلى 22 ق / هـ
الولايات المتحدة	من 40 إلى 44 ق / هـ

(شكل 1)

من حيث الانتاج ومردود الهكتار الواحد، ومدى استعمال الآلة والأسمدة، وانتقاء البذور ومدى الاهتمام بالبحث العلمي في تطوير هذا القطاع.

ب – الصناعة :

نسبة الميزانية المخصصة للبحث العلمي

المنطقة	النسبة %
اليابان	%7
أوربا الغربية	% 4
العالم المتخلف	أقل من 1 %

(شكل 2)

وذلك بمعرفة حجم الانتاج ونوعيته، ومدى مساهمة البحث العلمي في تطوير الانتاج الصناعي والتكنولوجي.

جـ – التجارة :

الميزان التجاري

المناطق	1990	1991
اليابان	+ 63.58	+ 103.09
الجزائر	+ 6.34	+ 5.48

(شكل 3) الوحدة : مليار دولار

وذلك بمعرفة حجم الصادرات والواردات ونوعية البضائع و وضع الميزان التجاري، أي مدى نجاحه أو فشله.

2 – المعايير الاجتماعية :

وهي أيضا وسيلة لقياس مدى تقدم أو تخلف الأمم وذلك بمعرفة وضعية قطاع الصحة والسكن والنقل والدخل الفردي إلخ. فالوضع الصحي –مثلا– في بلد ما مؤشر لمعرفة مدى تقدم أو تخلف الأمم علمًا أن الأمم المتقدمة تملك هيكلا صحيا متطورًا يساهم في رعاية وحماية المواطن من مختلف الأمراض – بينما تعاني الأمم المتخلفة من عجز في هياكل الاستقبال الصحية، وتكفل ناقص للمواطن المريض، وهو ما يفسر ارتفاع نسبة الوفيات في هذه البلدان.

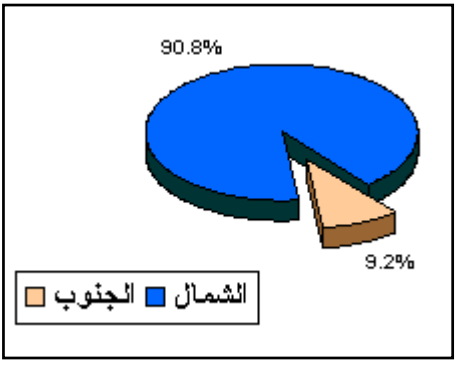

(شكل 4) مصاريف الصحة في الشمال والجنوب.

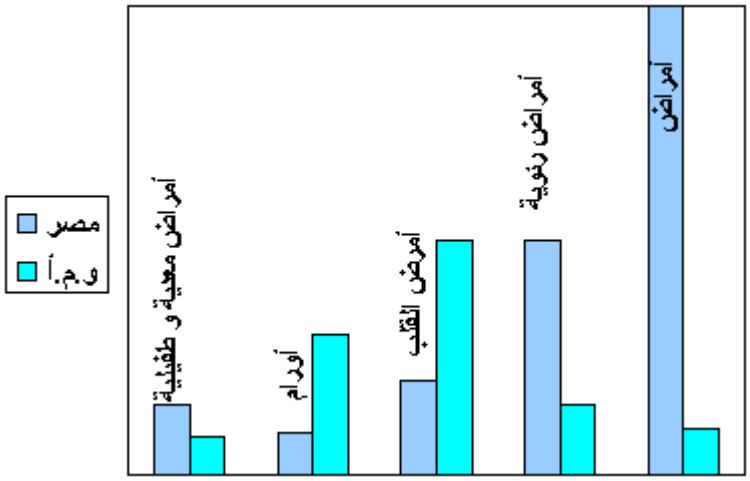

(شكل 5) مقارنة الوفيات بسبب الأمراض بين مصر و الو م.أ 1990.

والرسم البياني (شكل 5) يبين نسبة وأسباب إرتفاع الوفيات في مصر وإنخفاضها في الولايات المتحدة الأمريكية.

3 – المعيار الثقافي :

وهي أيضًا – وسيلة أساسية لمعرفة مدى تقدم أو تخلف شعب ما فمعرفة نسبة الأمية، ومستوى التعليم، وعدد المطابع وعدد الكتب والجرائد والمجلات التي تنتشر سنويا.. إلخ كذلك مدى تطور وسائل الاعلام والاتصال كلها وسائل وآليات لقياس مدى تقدم أو تخلف دولة ما.

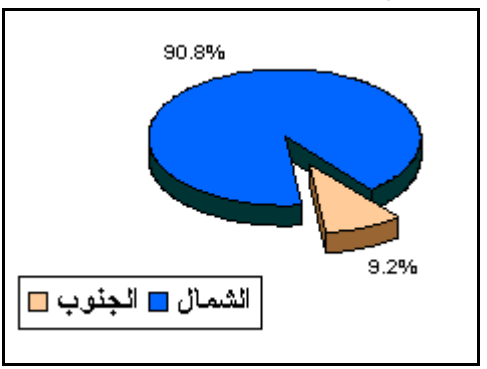

(شكل 6) نسبة مصاريف التعليم في الشمال والجنوب

III - التحديد الجغرافي للعالم المتقدم والمتخلف :

إليك (شكل 7) الذي يمثل خريطة العالم المتقدم والمتخلف. **لاحظ الخريطة. ماذا تستنتج ؟**

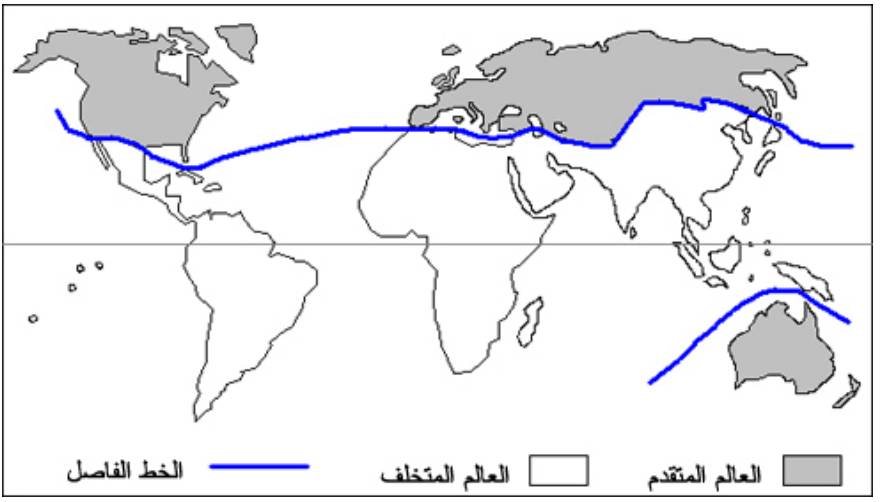

(شكل 7)

تستنتج أن العالم المتقدم يوجد شمال الكرة الأرضية، أي شمال خط 25° شمالاً بالنسبة لقارة أمريكا، وشمال خط 30° شمالاً بالنسبة لقارة أوربا، وشمال خط 37° شمالاً بالنسبة لقارة آسيا.

ولكن هذا لا ينفي وجود دول مختلفة شمال هذا الخط كتركيا مثلا.

كما نستنتج أن العالم المتخلف يوجد أغلبه جنوب الكرة الأرضية أو جنوب خط 25° شمالا وهذا لا ينفي وجود دول متقدمة جنوب هذا الخط مثل أستراليا، ونيوزيلندا بإعتبار معايير التقدم.

- **الاستنتاج :**

إنّ أغلب الدول المتقدمة توجد في الشمال، وأغلب الدول المتخلفة توجد في جنوب الكرة الأرضية، غير أن هذا التوزيع لا تتحكم فيه العوامل الطبيعية بقدر ما تتحكم فيه العوامل الحضارية والتاريخية.

IV - أسئلة التصحيح الذاتي :

س1 – إختلف الكثير في تحديد العالم المتخلف فمنهم من أطلق عليه إسم العالم الثالث والعالم الرابع، ومنهم من سماه بالدول النامية... إلخ.

فكم من عالم متخلف يوجد ؟

س2 – إليك مجموعة من المصطلحات الاقتصادية التي توظف في دروسك خلال هذه السنة الدراسية وهي :

- الدخل القومي.
- الميزان التجاري.
- ميزان المدفوعات.

إستعن بالمراجع وعرف كل واحدة منها.

س3 – إليك خريطة العالم السياسية صماء (شكل1).

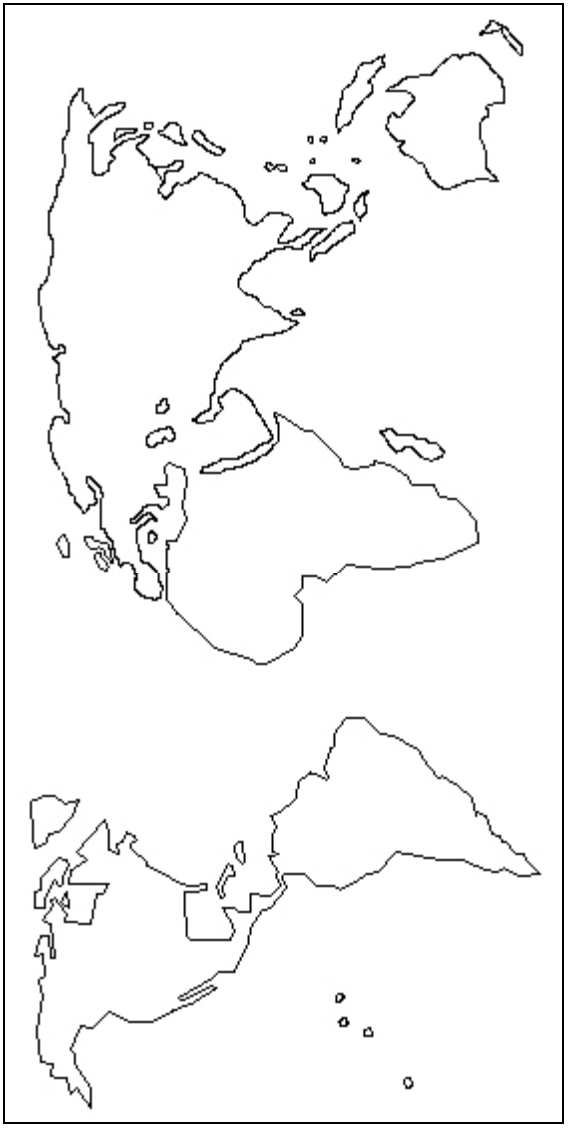

(شكل 1)

المطلوب :

أ – حدّد العالم المتقدم والعالم المتخلف.

ب – علق على الخريطة مبيّنا حدود الخط الفاصل بين العالمين.

جـ – علّل التوزيع الجغرافي للعالمين وبيّن المجموعات الدولية على أساس ذلك التقسيم.

V – أجوبة التصحيح الذاتي :

ج1 – إنّ العالم المتخلف به فوارق إقتصادية كبيرة، فهو لا يوجد بنفس الصورة في كل العالم المتخلف، وهذا لعدة إعتبارات وهي :

– **أولاً** : من حيث الدخل الفردي، حيث نلاحظ فوارق كبيرة فدخل الفرد الواحد في إثيوبيا مثلا يصل إلى 120 دولار فقط سنويا بينما يصل إلى 3000 دولار في المكسيك وإلى أكثر من 4000 دولار في دول الخليج.

– **ثانيا** : من حيث البنية الاقتصادية فهناك دول بترولية إستفادت من إرتفاع أسعار البترول فقامت بتطوير منشآتها القاعدية (بناء سدود – طرق، موانئ – مساكن، جامعات... إلخ) بينما هناك دول أخرى اعتمدت على امكاناتها الطبيعية وعلى اليد العاملة الرخيسة وعلى سوقها الكبيرة ففتحت الباب للآستثمارات الأجنبية فأصبحت دولاً شبه مصنعة (مثل البرازيل والمكسيك..).

– **ثالثا** : من حيث القوة البشرية والمجالية، فهناك دول قوية من حيث عدد السكان والمساحة (مثل الصين، الهند ...) التي وصل الدخل القومي الخام فيها 250 مليار دولار بينما دول صغيرة من حيث المساحة وعدد السكان وصل فيها الدخل القومي الخام إلى 1.2 مليار كالتشاد.

– **رابعًا** : من حيث التشتت السياسي والايديولوجي هناك دول ذات نظام ملكي مثل السعودية والمغرب، وأخرى رأسمالي مثل الهند وأخرى ذات نظام شيوعي مثل الصين وأخرى كانت تحت الحكم الديكتاتوري مثل الشيلي والارجنتين، لاحظ مواقع الدول المذكورة في الاجابة على الخريطة (شكل 8).

ولهذه الاعتبارات كلّها فإننا نستنتج أنّ العالم المتخلف يمكن أن نضفه إلى دول متخلفة مثل التشاد وبنغلداش، ودول نامية مثل الصين، الهند، البرازيل والمكسيك.

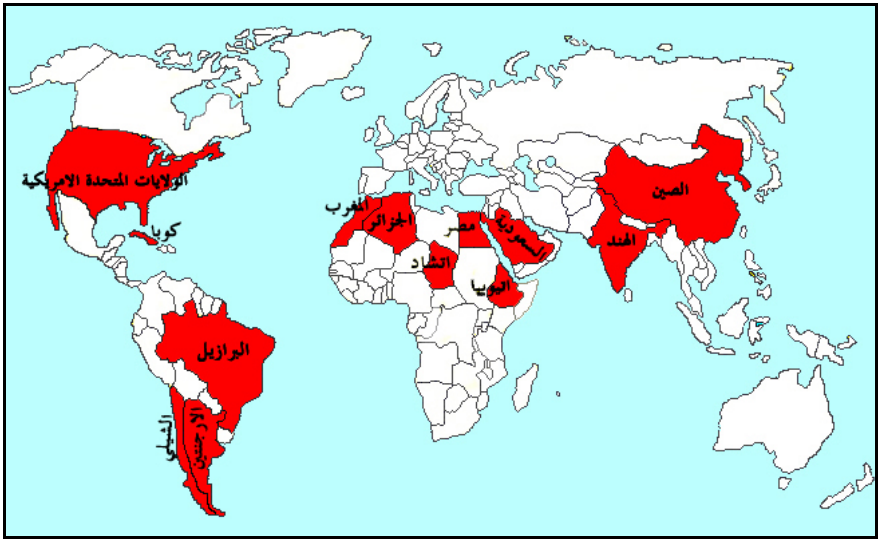

(شكل 8)

ج2 –

– **الدخل القومي :**

وهو مجموع القيمة المالية الناتجة عن كل السلع المنتجة، وكل الخدمات المقدمة خلال سنة.

– **الدخل الفردي :**

وهو نصيب الفرد الواحد من الدخل القومي الخام للدولة خلال سنة.

الدخل القومي الخام = الدخل الفردي

عدد السكان

– **ميزان المدفوعات :**

وهو الفرق بين الايرادات والنفقات المالية العامة للدولة سنويًا.

– **الميزان التجاري :**

وهو الفرق بين القيمة الكلية لصادرات الدولة وارداتها خلال سنة.

ج3 – تحديد العالم المتقدم والعالم المتخلف. لاحظ الخريطة – شكل 2 –

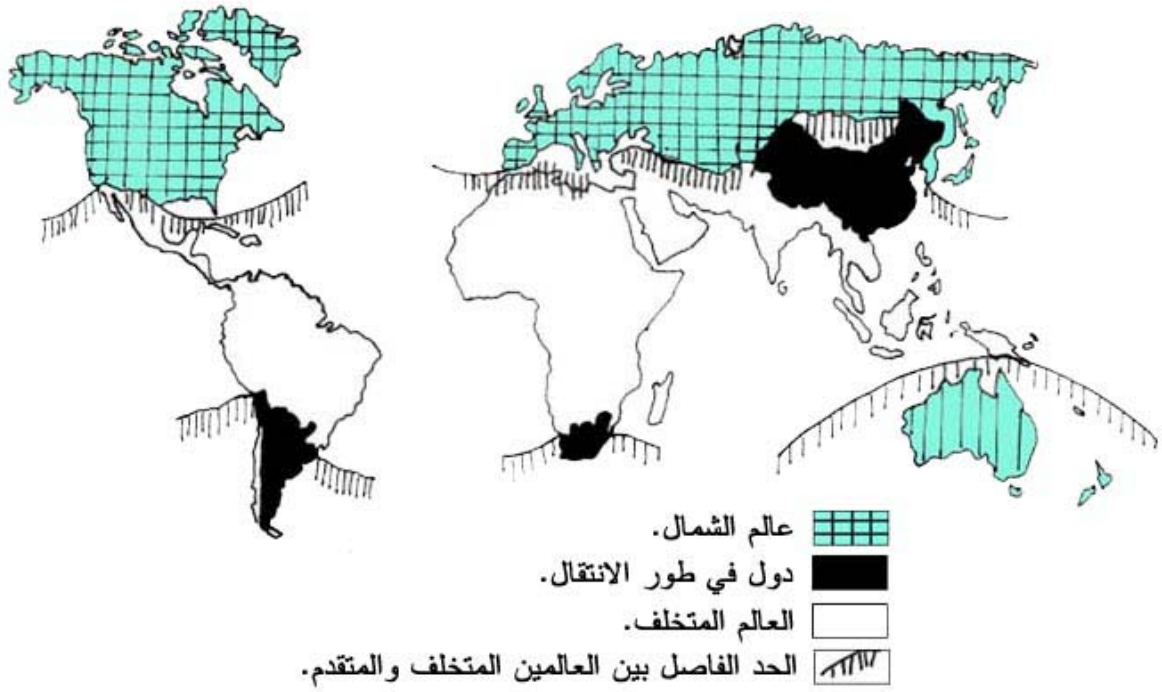

(شكل 2)

يتبين من خلال الخريطة (شكل 2) أن الخط يفصل بين روسيا ومنغوليا و بين روسيا والدول الآسيوية والبحر الأسود والمتوسط ثم المحيط الأطلسي إلى خليج المكسيك بين الولايات المتحدة وكوبا.

أي أن العالم المتقدم والواقع في الشمال الجغرافي يفصله هذا الخط عن الجنوب الجغرافي المتخلف.

هل معنى هذا أنّ للظروف الطبيعية والموقع الجغرافي دخل في تقدم أو تخلف الدول ؟

طبعا لا، لأن هناك دولاً متقدمة واقعة في الجنوب جغرافيا مثل أستراليا ونيوزيلندة إضافة إلى وجود دول في طور الانتقال من العالم المتخلف إلى العالم المتقدم ولكنها واقعة في الجنوب، وهي جنوب إفريقيا والأرجنتين والصين الشعبية.

التعليل :

تبين لك من درس العالم المتقدم أن مجموعة الدول المتقدمة استفادت من جملة من العوامل التاريخية، الإقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية، وتظافرت جميعها وجعلت من هذه المجموعة دولاً متقدمة (عد إلى درس العالم المتقدم).

كما يتضح لك أنّ العالم المتخلف أسهمت مجموعة من العوامل في جعله متخلفا (عد إلى درس العالم المتخلف).

أما المجموعات الدولية على أساس التقسيم السابق فهي :

* العالم المتقدم ويقع جزء منه في الشمال وجزء منه في الجنوب الجغرافيين.

* دول في طور الانتقال منها : جنوب إفريقيا، الصين والأرجنتين.

* العالم المتخلف، وهي مجموعة الدول التي كانت خاضعة للآستعمار الأوربي في الغالب.

الأنظمة الاقتصادية الحديثة

الهدف من الدرس : إبراز المزايا والسلبيات لكل نظام.

المدة اللاّزمة لدراسته : 2 ساعة.

المراجع الخاصة بالدرس :

- الكتاب المدرسي : المعهد التربوي الوطني
- الاقتصاد السياسي : فتح اللّه لعلو.
- الإدريسي في الجغرافيا : بن قويدر نور الدين.
-

تصميم الدرس

I – النظام الرأسمالي.
II – النظام الإشتراكي.
III – المقارنة بينهما.
IV – أسئلة التصحيح الذاتي.
V – أجوبة التصحيح الذاتي.

I – النظام الرأسمالي :

– تمهيد :

يعاصرنا اليوم نظامين إقتصاديين كبيرين هما النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي وكل منهما يكون إطارًا تأسيسيًا للنشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة أو في الدول التي تتقدم إقتصاديًا.

1 – مفهوم النظام الرأسمالي :

ينسب هذا النظام الى رأس المال الذي يلعب الدور الأساسي ويقوم على أساس الحرية الفردية لإمتلاك وسائل الانتاج والعمل والاستهلاك.

وقد ظهر هذا النظام كمرحلة من مراحل التطور الاقتصادي وغيّر وجه الحياة تغييرًا جذريًا بسبب الثورة الصناعية وإنتشار حركة الاستعمار الأوربي.

ويعيش اليوم ما يقارب $\frac{2}{3}$ سكان العالم في ظل هذا النظام الرأسمالي ويخضعون له في حياتهم السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.

2 – أسس الرأسمالية :

يقوم النظام الرأسمالي على مجموعة من الأسس هي :

أ – الحرية الإقتصادية : أي أن الفرد حرّ في الملكية والعمل والانتاج والاستهلاك. فهو حرّ إمتلاك كل شيء مادام تحصل عليه بالطرق القانونية. وله حرية الاختيار في العمل الذي يناسبه والانتاج الذي يريده. عملاً بمبدأ آدم سميث "دعه يعمل اتركه يمرّ ".

وترتب من الحرية الاقتصادية مساوئ عديدة نذكر منها ما يلي :

* **حرية الامتلاك :** ترتب عنها تركز عوامل الانتاج في أيدي فئة قليلة أي عند أصحاب رؤوس الأموال الضخمة في حين تبقى الأغلبية من المجتمع لا تملك هذه الوسائل ومن ثم تبقي في خدمة المجموعة الأولى.

* **حرية العمل :** أصحاب المعامل يضعون شروطًا مجحفة وقاسية أثناء التشغيل وتصبح اليد العاملة تخضع لمبدأ العرض والطلب خاصة في ميدان الأجور.

* **حرية الإنتاج :** هذه تجعل المنتج يبحث عن الربح السريع وبالتالي لا يراعي مصلحة الشعب.

* **حرية الاستهلاك :** ونجم عنها أن فئة تستطيع أن تستهلك ما تريد (فئة محدودة العدد). وأخرى غير قادرة على الاستهلاك (طبقة عريضة من المجتمع).

ب – قانون العرض والطلب : (جهاز الثمن).

في هذا النظام يكون الانتاج موجه نحو السوق، أي أن الانتاج مرتبط بقانون العرض والطلب والدولة لا تتدخل في تحديد الأسعار لأن إرتفاع الأرباح في سلعة معينة يدفع بمنتجين آخرين إلى إنتاج هذه السلعة.

مما ينجم عنه كثرة المنتوج وحينها يفوق العرض الطلب فتنخفض الأسعار فيتوقف بعض المنتجين عن الانتاج ومن ثم قلّة المنتوج فيرتفع الثمن من جديد ... ولكن ...

ماهي سلبيات هذه العملية ؟

لمّا يتسابق أصحاب المشاريع إلى إنتاج السلعة المطلوبة في السوق يترتب عنها زيادة العرض عن الطلب تنخفض الأسعار ويحدث التكدّس ثم يؤدي ذلك الى إفلاس المؤسسات الصغيرة، فتغلق أبوابها وتطرد عمالها، فتحدث الأزمة الاقتصادية والاجتماعية معًا، رغم توفر الانتاج.

جـ – المنافسة الحرّة : وهي ناتجة عن الحرية المطلقة لذا فهي إحدى خصائص النظام الرأسمالي. والهدف منها هو السيطرة على الأسواق لتحقيق أكبر ربح. وهذا التنافس يؤدي إلى بقاء الأقوياء بينما المؤسسات الضعيفة تنهار ولا تستطيع أن تصمد أمام المؤسسات القوية لذا تضطر إلى الذوبان والاندماج في مؤسسات قليلة العدد وضخمة الحجم إحتكرت الانتاج وفرضت سيطرتها على الأسواق الدولية مثل التروست والكارتل.

التروست : هي إندماج عدة مؤسسات وتوحيدها تحت إدارة واحدة قصد التحكم في السوق أي رفع الأثمان أو تخفيضها.

الكارتل : هو إتفاق يجمع عدّة مؤسسات لها نفس المنتوج للحد من المنافسة فيما بينها مع إحتفاظ كل مؤسسة بشخصيتها وإستقلالها المالي والاقتصادي.

– الاستنتاج :

إن الأسس التي يقوم عليها النظام الرأسمالي كلّها تخدم هدف واحد وهو تحقيق الربح السريع. فهو الدافع الأقوى لأي عملية اقتصادية لدى الرأسمالي والانتاج في هذا النظام ليس من أجل توفير وإشباع الحاجيات الأساسية للمجتمع وإنما من أجل تحقيق رغبات صاحب المشروع لأن المنفعة الخاصة هي محور إهتمام هذا النظام "أي الغاية تبرر الوسيلة ".

II – النظام الإشتراكي :

– تمهيد :

كنتيجة لمساوئ النظام الرأسمالي وما تولد عنه من مآسي إجتماعية وما أنجر عنه من أزمات إقتصادية وكبديل لذلك أخذ المفكرون والعلماء. يبحثون عن إيجاد مخرج لذلك. فكانت الاشتراكية بديلاً.

1 – مفهوم النظام الاشتراكي :

الاشتراكية هي مجموعة من النظريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتركز على الملكية الجماعية لمصادر الثروة ووسائل الانتاج

وتكافؤ الفرص لدى الجميع. وتهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع. **ولكن ماهي الظروف التي نشأ فيها هذا النظام ؟**

لقد ظهرت الاشتراكية ونمت وتطورت كرد فعل للتناقضات والسلبيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أفرزها النظام الرأسمالي كإنعدام المساواة وبروز فئتين متعارضتين متناقضتين و هيمنة المذهب الاقتصادي الحر وسيطرته على مفاهيم السياسة والحكومات.

منذ متى طبقت الاشتراكية كنظام ؟

طبق هذا النظام منذ نجاح الثورة البلشفية في 25 / 10 / 1917 في روسيا ومنذ ذلك التاريخ أصبحت الاشتراكية نظام سياسي وإقتصادي وإجتماعي في الاتحاد السوفياتي، ثم إنتقلت إلى أجزاء أخرى من العالم بعد ح عII .

2 – أسس النظام الإشتراكي :

يرتكز النظام الاشتراكي على مجموعة من الأسس نذكر منها ما يلي :

أ – الملكية العامة لوسائل الانتاج : تعد الاراضي الزراعية والمناجم والمصانع ووسائل النقل الرئيسية وغيرها من وسائل الانتاج، ملكًا للدول وعلى ضوء هذا تكون الملكية في المجتمع الاشتراكي تخدم المجتمع ككل مع خضوعها لإطار قانوني تحدد فيه الملكيات الصغيرة التي تحترم كذلك.

ب – التخطيط المركزي للنشاط الاقتصادى : التخطيط هو عملية حصر لموارد البلاد وتنظيم طرق إستغلالها بكيفية متكاملة منسجمة لتحقيق حاجيات المجتمع، كما يعتبر دراسة مستقبيلة لإمكانيات البلاد حيث تعد خطة شاملة لمدّة معينة يتم التحديد فيها للامكانيات التي يجب إستغلالها لتلبية حاجات المجتمع وتطويره، وبهذا يمكن تحقيق تنمية سريعة شاملة ومتوازنة.

جـ – زوال المنافسة التجارية : أي القضاء على المنافسة الفردية وخلق منافسة من نوع آخر وهي المنافسة بين الأفراد والمؤسسات في زيادة الانتاج وتحسينه كما ونوعًا.

– **الإستنتاج :**

–

إن الأسس التي بنيت عليها الاشتراكية تخدم المصلحة والمنفعة العامة عكس ماهو مطبق في النظام الرأسمالي – وأسلوب التخطيط هو الوسيلة الأنجع حيث يجنب الدولة الوقوع في الأزمات الاقتصادية.

3 – أهداف النظام الاشتراكي :

يطمح النظام الاشتراكي الى تحقيق جملة من الأهداف هي :

أ – تحقيق العدالة الإجتماعية : وذلك بتوزيع الدخل الوطني على الأفراد بطريقة عادية كل حسب طاقته ولكل حسب عمله.

ب – القضاء على استغلال الانسان للانسان.

جـ – تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، وتطبيق مبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب.

د – توفير الخدمات المجانية : تعليم، صحة...إلخ.

هـ – القضاء على البطالة، وتوفير مناصب العمل عن طريق إحداث مشاريع جديدة.

III – المقارنة بينهما :

1 – النظام الرأسمالي :

المحاسن	المساوئ
1 – توفير الحاجيات كما مع إحترام جودة الانتاج. 2 – استغلال الطاقات المتوفرة إلى أقصى حد ممكن. 3 – القضاء على التبذير في كل الميادين الاقتصادية. 4 – وضع الكفاءات في المناصب المناسبة.	1 – تركز الثروة في يد جماعة قليلة من المجتمع مع بقاء الأغلبية العظمى تعاني الفقر. 2 – تدخل رجال المال والأعمال في السلطة. 3 – حدوث الأزمات الاقتصادية المختلفة 1929 – 1986. 4 – استغلال الطبقة العاملة أقصى

5 – الدقة في المحاسبة والتقدير والتسيير.	استغلال. 5 – النزعة التوسعية والسيطرة الاقتصادية.

1 – النظام الاشتراكي :

المحاسن	المساوئ
1 – تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين أفراد المجتمع دون تمييز. 2 – تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص. 3 – القضاء على البطالة. 4 – القضاء على استغلال الإنسان للانسان. 5 – وضع مخططات من أجل التنمية.	1 – اختلال التوازن بين الانتاج والاستهلاك. 2 – إنتشار الذهنية البيروقراطية. 3 – القضاء على روح الابتكار والابداع والمبادرة. 4 – ظهور فئة انتهازية حققت امتيازات مادية ومعنوية.

من خلال إبراز محاسن وعيوب النظامين الرأسمالي والاشتراكي يمكن حصر أوجه الشبه والاختلاف بينهما.

أ – أوجه الشبه : يمثل النظامان شكلان اقتصاديان ترعرعا في ظل النظم الاقطاعية كما أنهما جملة من النظريات، التي هي من وحي العقل البشري. بحيث يهدف كل نظام إلى تحقيق السعادة للأفراد والمجتمعات.

ب – أوجه الاختلاف : يتمثل ذلك في كون الرأسمالية تهدف إلى تحقيق مصالح الأفراد، بينما تهدف الاشتراكية إلى تحقيق مصالح المجتمعات، وفي ظل الرأسمالية فإن وسائل الانتاج ملكية خاصة، بينما تقابلها الملكية العامة في النظام الاشتراكي. ويخضع الاقتصاد الرأسمالي إلى قانون العرض والطلب بينما يخضع النظام الاشتراكي إلى التخطيط.

IV – أسئلة التصحيح الذاتي :

س1 – كيف ظهرت الرأسمالية وماهي مراحل تطورها ؟

س2 – وفي اعتقادك هل الاشتراكية وليدة النظام الرأسمالي ؟

س3 – أخي الدارس حسب رأيك الخاص. ماهي الصعوبات التي تواجه تطبيق النظام الاشتراكي ؟

V – أجوبة التصحيح الذاتي :

ج1 – بظهور الثورة الصناعية، ظهرت الرأسمالية كمرحلة من مراحل التطور الاقتصادي فأصبحت لدى الأفراد رؤوس أموال ضخمة تم إستثمارها في مشاريع صناعية زادت ثراءهم فأصبحوا يمتلكون كل شيء ولقد مرّ النظام الرأسمالي بمراحل نلخصها كما يلي :

أ – **مرحلة الرأسمالية التجارية** : وهذه المرحلة تطورت بفضل الإكتشافات الجغرافية أين تطلبت الضرورة تصريف الانتاج وتوزيعه وهنا ظهر متخصصون في هذا الميدان يقومون بمهمة المبادلات التجارية أين تراكمت عليهم رؤوس أموال ضخمة، إستغلت في تطوير الصناعات وتشجيع الأبحاث والاختراعات وظهرت نتيجتها في المرحلة الثانية.

ب – مرحلة الرأسمالية الصناعية : وكانت النتيجة للباحثين والمخترعين هي ظهور ثورة صناعية إنتشرت في أروبا وأمريكا الشمالية ثم اليابان، ورافق ظهورها أفكار وآراء تدعو إلى الحرية الاقتصادية والسياسية ومن ثم ظهرت الرأسمالية الصناعية وأصبحت المصدر الأساسي لتراكم رؤوس الأموال.

جـ – الرأسمالية المالية (المصرفية) : إن عملية إنتقال رؤوس الأموال والتداول في الاستثمارات الضخمة تطلب إنشاء مصارف وبنوك تقوم بتقديم القروض لأصحاب المشاريع مقابل فوائد سنوية أين أصبح المال يستثمر في تنمية الرساميل. وأصبح أصحاب المصارف والممولون هم الموجهون للاقتصاد الرأسمالي ولم تبق عند هذا الحد بل تطورت إلى ظهور مؤسسات مالية F.M.I (صندوق النقد الدولي) وB.I.R.D (البنك العالمي للانشاء والتعمير).

– إن الأسس التي يعتمد عليها النظام الرأسمالي تجعل منه نظامًا هشًا أمام الأزمات التي تعصف به من حين الآخر.

لذا تلجأ الدول الرأسمالية في كثير من الأحيان إلى التدخل وتضع لإقتصادها تخطيطًا يَقيها من حدّه هذه الأزمات، كما تلجأ أيضًا إلى عملية تأميم أهم الصناعات الاستراتيجية إلى جانب البنوك ومؤسسات التأمين والنقل والتجارة ... وهذه العمليات تجرى لفترة محدودة أي أثناء وقوع الأزمة وفي دول أخرى بصفة دائمة.

ج2 – إن الأسس التي قام عليها النظام الرأسمالي تمخضت عنه سلبيات ومساوئ كثيرة مست أفراد المجتمع وجعلتهم يفكرون ويبحثون عن نظام بديل يحمي المصلحة العامّة قبل المصلحة الخاصة. ومن ثم ظهرت الاشتراكية كنظام يحقق مصلحة أغلبية أفراد المجتمع لهذا نقول أن الاشتراكية هي وليدة الرأسمالية.

ج3 – رغم النتائج الباهرة التي حققها النظام الاشتراكي إقتصاديًا وإجتماعيًا وثقافيًا في دول عديدة من العالم. وبفضل هذا النظام إستطاع الاتحاد السوفياتي أن يتحول إلى قوة عظمى وإستطاعت الصين الشعبية أن تقضي على مظاهر البؤس والتخلف. إلاّ أن هذا النظام لا يخلو من المشاكل والصعوبات عرقلت السير الحسن لهذا النظام وتطبيقه في كثير من المناطق كما أثبتت التجارب العديدة والمطبقة ميدانيًا فشل النظام الاشتراكي في تحقيق أهدافه المسطرة بسبب الانحراف في التطبيق السليم وظهور البيروقراطية، وظاهرة الإتكال والتبذير والتهاون والاستخفاف بالثروات الوطنية.

والتجارب أثبتت أيضًا أن النظام الاشتراكي يمكن أن يكون نظامًا نظريًا أكثر منه تطبيقيا. لذا تخلت عنه معظم الدول الاشتراكية.